S/2025/573

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
10 September 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 10 أيلول/سبتمبر 2025 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشـــرفني أن أحيل إليكم الرســـالة المرفقة، الموقعة من غيديون تيموثووس هيسبون، وزير الخارجية لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية (انظر المرفق)، التي بعث بها رداً على رسالة وزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين بالخارج لجمهورية مصر العربية في 9 أيلول/سبتمبر 2025 بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) تسفاي يلما **سابو**
السفير
الممثل الدائم
لدى الأمم المتحدة

170925 170925 25-14565 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 10 أيلول/سبتمبر 2025 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

أود أن أعرب لكم عن أطيب تمنياتي بمناسبة رئاسة جمهورية كوريا لمجلس الأمن.

وأود أن أوجه انتباه المجلس إلى موقف إثيوبيا فيما يتعلق برسالة وزير خارجية جمهورية مصر العربية المؤرخة 9 أيلول/سبتمبر 2025.

ويسعدني ويشرفني أن أطلع المجلس على خبر افتتاح سد النهضة الإثيوبي الكبير في 9 أيلول/سبتمبر 2025. وتمثل هذه المناسبة السعيدة تحقيقًا لطموح أجيال وتجسد عزم شعب إثيوبيا على استخدام نهر عاباي لتحقيق التنمية والازدهار. وكما هو مبين في بيانات قادة منطقتنا الذين حضروا افتتاح سد النهضة، فإن السد يرمز إلى الاعتماد على الذات والترابط وتنمية الطاقة المتجددة والمراعية للمناخ والتعاون في أفريقيا. وفي هذه المناسبة التاريخية المهمة، تتشرف إثيوبيا بانضمام رؤساء دول موقرين من بلدان مجاورة، وكذلك قيادة الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنظمات دولية أخرى وأصدقاء لإثيوبيا قريبين وبعيدين.

ونحن واثقون من أن سد النهضة سيكون بداية للعديد من مشاريع تنمية الموارد المائية في البلدان المشاطئة لنهر النيل والكتل المائية الأخرى في القارة الأفريقية.

أما فيما يتعلق بالمفاوضات مع السودان ومصر بشأن المبادئ التوجيهية والقواعد المتعلقة بالملء الأول والتشغيل السنوي لسد النهضة، فقد اتخذت إثيوبيا خطوات شاملة للاضطلاع بمسؤولياتها بموجب اتفاق إعلان المبادئ بشأن مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير، الموقّع في 23 آذار/مارس 2015. وتم تعداد هذه الخطوات بشكل كاف في رسائل إثيوبيا الموجهة إلى مجلس الأمن المؤرخة 14 أيار/مايو 2020 (S/2020/409)، و 22 حزيران/يونيه 2020 (S/2020/567)، و 26 حزيران/يونيه 2020 (S/2020/623)، و 16 نيسان/أبريل 2021 (S/2021/376)، و 23 حزيران/يونيه 2021 (S/2021/600)، و 23 شباط/فبراير 2022 (S/2022/151)، و 2 آب/أغسطس 2022 (S/2022/598)، و 18 أيلول/سبتمبر 2023 (S/2023/684)، و 6 أيلول/سبتمبر 2024 (S/2024/659).

وإن الشفافية الكاملة والتعاون بحسن نية من جانب إثيوبيا، والغياب التام للمعاملة بالمثل من جانب مصر، أوضح أنه لا يمكن لأي اقتراح أو تنازل أو جهد يبذل بحسن النية أن يطفئ رغبة مصر الجامحة في الاستئثار بمياه نهر النيل. وبعد التفاوض على الاتفاق الإطاري التعاوني بشأن حوض نهر النيل لأكثر من 10 سنوات، بدأت مصر تهاجم الاتفاق، وعلقت عضويتها في مبادرة حوض النيل. وإن تركيز مصر على "حقها التاريخي" المفترض يتجلى الآن في مزاعم "الأمن المائي" وتأكيد موقف التفوق والهيمنة على حقوق البلدان المشاطئة الأخرى. وإن العقلية الاستعمارية وتجاهل احتياجات البلدان المشاطئة الأخرى ومصالحها منعت مصر من تبني خيارات سياساتية معقولة ومستدامة.

وفي ضوء ذلك، من المثير للقلق أن نشهد ادعاء مصر السخيف بأن البلدان المشاطئة لنهر النيل لا يمكنها استخدام النهر بسبب "البيئة الطبيعية الجافة" المفترضة في مصر. فهذا الادعاء الذي عفا عليه الزمن لا أساس له ويأتي بنتائج عكسية. ولدى مصر مياه جوفية وفيرة ينبغي أن تطورها وتستخدمها. وثانيًا،

يجب على مصر أن تتوقف عن الإسراف في استخدام المياه، وتطوير المدن غير المستدامة، وتحويل المياه خارج الحوض بشكل غير قانوني. وعلاوة على ذلك، يجب على مصر زيادة الاستثمار في تحلية المياه. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أيضاً أن نهر عاباي يشكل أكثر من 70 في المائة من موارد المياه السطحية في إثيوبيا، وهي بلد يفتقر إلى خيارات المياه الجوفية وتحلية المياه التي تتمتع بها مصر.

وتدرك إثيوبيا، وكذلك البلدان الأخرى المشاطئة لنهر النيل، الحاجة إلى ضمان التعاون في استخدام المجاري المائية العابرة للحدود. وبناء على ذلك، أمام مصر فرصة للانضمام إلى ترتيب يدعم حقوق جميع البلدان المشاطئة في الاستخدام المنصف والمعقول على النحو المنصوص عليه في الاتفاق الإطاري التعاوني بشأن حوض نهر النيل، الذي دخل حيز التنفيذ في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2024. غير أن مصر تنخرط بدلا من ذلك في جهود عقيمة لتقويض الاتفاق الإطاري التعاوني ومنع تفعيله. وتقوم مصر مرارًا بعرقلة الجهود المبذولة لبناء تعاون مستدام من خلال الاستخدام المنصف والمعقول لمياه نهر النيل.

وإن أهداف مصر من الاحتجاج بالفتوى غير الملزمة الصادرة عن محكمة العدل الدولية غير واضحة. وعلى الرغم من ذلك، فإن المبدأ نفسه الذي احتُجّ به في الرسالة المصرية ستترتب عليه مسؤولية بالنسبة لمصر عن الأذى والضرر المفرطين اللذين ألحقتهما بالبلدان المشاطئة لنهر النيل من خلال استخدامها الأحادي والاحتكاري لنهر النيل. ومهما يكن من أمر، فإن مصر، بسبب رفضها العمل بحسن نية لإيجاد إطار مشترك للتعاون مع البلدان المشاطئة الأخرى، لا تملك المركز الأخلاقي الذي يخولها تقديم الادعاءات التي قدمتها في رسالتها. وإن ازدراء مصر لكرامة شعوب البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، بما في ذلك إثيوبيا، وحقنا في الاستفادة من نهر النيل، هو أمر متجذر في نظرة تمنح الأفضلية لفئات معينة من الناس على فئات أخرى ولا مكان له في القرن الحادي والعشرين.

وإن موقف مصر العدائي تجاه إثيوبيا معروف جيدًا بين أعضاء المجلس. وبعيدًا عن الخطابات، فإن محاولات مصر العلنية والسرية لزعزعة استقرار إثيوبيا والقرن الأفريقي موثقة جيدًا. وينبغي أن تُفهم تهديدات مصر الواضحة ضد إثيوبيا في هذا السياق وبوصفها استمرارا لسياسة زعزعة الاستقرار في القرن الأفريقي.

وإذ تذكر إثيوبيا برسائلها السابقة الموجهة إلى مجلس الأمن، تؤكد تأكيدا قاطعا أنه ليس لأي استخدام للمياه أو لمشاريع مائية في مصر أي تأثير على الإطلاق على استخدام إثيوبيا العادل والمشروع والمنصف لمياه النيل.

(توقيع) غيديون تيموثووس **هيسبون**
وزير الخارجية